

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

رقم ١٦٥٠ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والتوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ والقرارات المعدلة له في شأن منح إعانة اجتماعية للوظفين والمستخدمين المتزوجين الذين تقل مرتباتهم عن عشرين جنيا ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

**قرر :**

مادة ١ - تسرى القواعد الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ في شأن تقرير إعانة اجتماعية للمتزوجين من الموظفين والمستخدمين الذين تقل مرتباتهم عن عشرين جنيا، مبريا على الكونستابلات والمساعدين وضباط الصف وعساكر الشرطة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعدل به ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٦٣ ما

صدرت به الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣) جمال عبد الناصر

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

رقم ١٦٥٢ لسنة ١٩٦٣

بتحديد سعر الضريبة الإضافية على ضرائب الأطنان بدائرة المحافظات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قانون نظام إدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى اتفاق وزيرى الإدارة والمحلية ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

**(ب) الرسوم الإضافية على البريد المصدر بالطريق الجوى**

أنواع المراسلات	الوزن	الرسوم			
		وحدة بلدان المجموعة			
		الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
الرسائل ... ..	١٠	١٠	٢٠	٥٥	
بطاقة البريد ... ..	-	٥	٢٠	٥٥	
بطاقة الريانقو المعايمة	-	٢	٥	٢٠	
المطبوعات والخرائط والعينات وأوراق الأشغال ... ..	٥٠	١٠	٣٠	٨٠	

١٠ مليم بالنسبة للبلاد العربية المبعدة

**(ج) رسوم الخدمات البريدية الخارجية**

الخدمات البريدية	الرسوم الخارجية
التسجيل	٦٠
المتسجيل	٩٠
الاستعلامات	٩٠
طلبات الاسترداد وتعديل العنوان	٢٠
طلب بيع قسيمة الجواب	٦٥
استبدال قسيمة الجواب	٦٠
استخراج بطاقة إثبات شخصية	١٠٠
طلب إشعار استلام عند الإيداع	٦٠
طلب إشعار استلام بعد الإيداع	٩٠

**(د) رسوم الطرود والمواد النقدية**

التجارة مع الخارج

تعديل الرسوم الواردة في الاتفاقات الدولية الخاصة بالطرود والمواد النقدية على أساس سعر الفينك الذهب .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٦٣

في شأن شروط وأوضاع استبدال المعاشات المستحقة طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

## قرر :

مادة ١ - يحدد مجلس إدارة هيئة التأمينات الاجتماعية في أول كل سنة مالية قيمة الاعتمادات المخصصة لحماية استبدال المعاشات المنصوص عليها في المادة ٦٦ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه وكذلك الشروط الواجب توافرها في طالبي الاستبدال على أن يقتصر حق الاستبدال على أصحاب المعاشات، ويكون محدد رأس مال المعاش المستبدل وبمدة سداده تبدأ لسن طالب الاستبدال وحالته الصحية وطبقاً للجدول المرفق .

مادة ٢ - لا يقبل طلب الاستبدال إلا إذا كانت الحالة الصحية جيدة فإذا كانت متوسطة أو دون المتوسط وكان هناك فائض في الاعتمادات المخصصة للاستبدال جاز قبول الطلب وذلك بالشروط والأوضاع المقررة في هذا الشأن بالنسبة لموظفي الدولة .

مادة ٣ - تفحص الحالة الصحية لطالبي الاستبدال وتحملهم الهيئة بنتيجة الفحص الطبي وقرارها في شأن تحديد مستوى حالتهم الصحية وذلك خلال أسبوع من تاريخ إتمام الفحص .

وطالبي الاستبدال أن يتقدم خلال أسبوعين من تاريخ إخطاره بقرار الهيئة بطلب إعادة النظر في ذلك القرار وبمريض الأمر على التكيف الطبي المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٦٦ من القانون المشار إليه لا يجوز إجراء الاستبدال لأكثر من مرة كل ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ أول استبدال ويشترط ألا يتجاوز المستبدل في كل مرة خمس المعاش .

مادة ٥ - يعتبر الاستبدال تاماً من تاريخ توقيع المستبدل بقبوله تحرير رأس المال عن الجزء المستبدل من المعاش ويقطع القسط مقدماً عن المعاش طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدرها قرار من مجلس إدارة الهيئة . ويكون المبلغ المستبدل حقاً للمستبدل أو للمستحقين في معاش من بعده .

مادة ٦ - المستحقون عن صاحب المعاش الذي استبدل جزءاً من معاشه يسوى استحقاقهم على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئاً من معاشه .

مادة ٧ - لا يجوز للمستحقين عن العامل أو عن صاحب المعاش استبدال معاشاتهم أو جزء منها .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشرها صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

## قرر :

مادة ١ - يحدد سعر الضريبة الإضافية على ضرائب الأطنان بجميع المحافظات بنسبة ١٥ ٪ من الضريبة الأصلية وتحصل هذه الضريبة مع أقساط ضريبة الأطنان ونسبتها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٦٣

بتحديد سعر الضريبة الإضافية على التروة المنقولة بدائرة المحافظات

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم

السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠

والمعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى اتفاق وزيرى الخزانة والإدارة المحلية ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

## قرر :

مادة ١ - يحدد سعر الضريبة الإضافية على التروة المنقولة بجميع المحافظات بنسبة ١٥ ٪ من الضريبة الأصلية .

مادة ٢ - تحصل الضريبة الإضافية مع الضريبة الأصلية في موايدها وتخص مجالس المحافظات كل فيما يخصه بنصف حصيلة الضريبة الإضافية ويودع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر